ابن زيدت فيه الميم وأصل اسم عند البصريين سِمْوٌ فأريد تخفيفه لكثرة استعماله فحذفوا لامه لذلك ولتعاقب الحركات على حرف العلة ولم يجز تخفيف أوله بالحذف لاستلزامه اجحاف الكلمة فخفف بالسكان واجتلبت الف الوصل ليمكن الابتداء فصار اسم على وزن افع واختلف في وزن اصله انه فعل بكسر الفاء او فعل بضمها وكل واحد منهما يجمع على افعال كجذع واجذاع وقفل واقفال فجمع اسم على التقديرين اسماء وقيل اسكن السين لانه لما حذفت الواو بقي حرفان اولهما متحرك وثانيهما ساكن والحرف الساكن لما صار اخر الكلمة بسبب حذف الواو حرك واجري مجرى الاعراب عليه فلما حرك الساكن وجب تسكين المتحرك ليحصل الاعتدال فاجتلبت الى زيادة الهمزة للابتداء لانها من حروف الزيادة وقول المصنف لان من دأبهم ان يبتدئوا بالمتحرك لا يصلح دليلا على الاحتياج الى زيادة حرف يبتدأ به لان الابتداء لا يتوقف على زيادة الحرف بل يجوز تحريك الساكن كما في قول من قال بسم الذي في كل سورة سمه وقوله والله اسماك سمى مباركا فانه لم يصلح دليلا على زيادة المطلع فاولى ان لا يدل على زيادة الهمزة بخصوصها وفيه اشعار بان الابتداء بالساكن ممكن في نفسه وواقع في بعض اللغات قيل ومن تتبع لغة العجم يجد فيها من الابتداء بالساكن امرا غير شيئا لاسيما في لغة الخوارزم الا انه غير واقع في لغة العرب لاستلزامه كلفة وعيا ولكنة وكراهة على السمع وبضاعة فلذلك جرت عادتهم على ان يبتدئوا بالمتحرك وعلى ان يقفوا

على الساكن

على الساكن لان الوقف ضد الابتداء فجعل علامة ضد علامة الابتداء
نقل عن صاحب المفتاح انه قال في الصرف دعوى امتناع الابتداء
بالساكن فيما سوى حروف المد واللين ممنوعة اللهم الا اذا حكيت عن
لسانك لكن ذلك غير مجد عليك انتهى واستدل البعض على امكانه
بانه لو لم يكن للابتداء بالساكن لزم ان يتوقف التلفظ بالحرف في الابتداء
على التلفظ بالموقوف عليه لزم الدور ثم استشعر ان يقال ان التلفظ بالحركة
انما يقع مع التلفظ بالحرف فهو دوري لا دوري السبق فاجاب عنه
بان وجود الحرف والحركة ليس الا في اللفظ ووجود الموقوف سابق
بالذات على وجود العارض فلو توقف وجود الموقوف عليه ولا شك ان الموقوف عليه
اسبق من الموقوف بالذات فهو دوري السبق لا دوري المعية بل يمكن ان
يمنع لزوم التوقف من امتناع الابتداء بالساكن بجواز ان يكون الحركة لازمة
للحرف ولا يتوقف الحرف عليها ومن زعم امتناع الابتداء بالساكن
وهو ان كان تاما لا يدل الا على عدم الوقوع ولا يستلزم الامتناع
فلم يحصل الجزم بالامتناع او قوله المصنف في جميع الامكان حيث قال لان من
دأبهم ولم يقل لامتناع الخ قوله ويشهد له اي لكون لفظ الاسم من الاسماء
المحذوفة الاعجاز فانهم اتفقوا على ان تصغير الاسم سُمَيّ اصله سُمَيْوٌ ومن
اصلهم انه اذا اجتمع في اخر الكلمة واو وياء وسبق احديهما بالسكون
انقلبت الواو ياء وتدغم الياء في الياء وعلى ان جمع اسماء وجمع اسماء
اسامي وعلى ان الفعل منه سميت ولو كان مشتقا من وسم بسم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)